ONE PAGER 536

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل مد عوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل.

ISSN 2318-9118 ديسمبر 2022

العراق: تصميم وتنفيذ استجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19، ومراعاتها للطفل[1]

علي بن رمضاني (متطوع بالأمم المتحدة)، جوا بيدرو ديتز، ولوكاس ساتو، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

تأتي هذه الورقة الواحدة ضمن سلسلة مرتكزة على التقرير الصادر بعنوان «الاستجابات في مجال الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التصميم، والتنفيذ، ومراعاة احتياجات الطفل». وقد أُعدَّت بالشراكة بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومكتب اليونيسف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بيلو، ديتز، وساتو 2022). وقد استعرضت الدراسة خصائص تصميم تدابير المساعدات الاجتماعية وتنفيذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى نهاية شهر آذار/ مارس 2021، ومدى مراعاة تلك التدابير لاحتياجات الأطفال وجوانب ضعفهم.

أدى انخفاض أسعار البترول وتذبذبها، والآثار المركبة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية بالفعل في العراق. فقد أشارت التقديرات إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي بمقدار 10.4 في عام 2020، وهو ما يمثل الانكماش الاقتصادي الأضخم في العراق منذ عام 2003 (البنك الدولي 2022). وأثرت تلك الأوضاع على دخل الأسر المعيشية: فقد انخفض متوسط الدخل من العمل بحسب التقارير بمقدار 16% في الفترة من شباط/ فبراير وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2020 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021). وما زال البلد يعاني من الآثار المباشرة المترتبة على النزوح والصراعات، حيث يوجد نحو 1.2 مليون شخص نازح داخليًا، مع احتياج ما يقرب من 4.1 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية في عام 2021.

وحتى نهاية شهر آذار/ مارس 2021، كان مركز الدراسات الدولية من أجل النمو الشامل قد حدد في رصده لاستجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19 في بُلدان الجنوب[2] أربع استجابات وفرتها الحكومة في العراق: تتضمن ثلاث مبادرات تتعلق بالمساعدات الاجتماعية وتدخل واحد في سوق العمل. وفي ضوء الأوضاع الإنسانية والاقتصادية الحرجة التي تمر بها البلاد والتي تؤثر على قدرة الدولة على الاستجابة للجائحة، تبقى المنظمات الإنسانية جهة فاعلة رئيسية في هذا السياق. فبالإضافة إلى الاستجابات الحكومية، شمل الرصد 8 تدابير إنسانية[3] خضعت للتقييم، واشتملت في المقام الأول على تحويلات نقدية وعينية غير متكررة، ووفرت إغاثة قصيرة الأمد في سياق أزمة كوفيد-19.

وارتكزت سياسة الحكومة في مجال المساعدات الاجتماعية على إجراء توسُّع رأسي في برنامج إعانات الحماية الاجتماعية الحالي الذي يمثل برنامج المساعدات النقدية الشهرية الرئيسيي في البلاد. وحصل عمّال الأجر اليومي، وأفراد الأسر الكبيرة العدد التي تتضمن أطفالًا، والأشخاص النازحون داخليًا المُسجّلون في برنامج إعانات الحماية الاجتماعية على إعانة تكميلية غير متكررة بقيمة 75000 دينار عراقي (ما يعادل 51.40 دولارًا أمريكيًا).[4،5] علاوة على ذلك، أعلنت الحكومة عن توسُّع أفقي يشمل 600000 أسرة معيشية إضافية، لكنه لم يُنفَّذ بعد حتى أوائل عام 2022.

وفي أيار/ مايو 2020، قدمت الحكومة العراقية أيضًا مساعدة نقدية عاجلة بقيمة 150000 دينار عراقي (ما يعادل 102.70) لمدة شهرين لما يقرب من 11580000 من العمّال الذين لم يحصلوا على أجورهم، والعمال المتعطلين عن العمل بالقطاع الخاص من المُسجّلين مُسبقا في سجلات البطالة.

واشتملت الاستجابات الإنسانية في مجال الحماية الاجتماعية في الأساس على توزيع مساعدات عينية ونقدية، وأدرجت الأشخاص النازحين داخليًا من ضمن الفئات المستهدفة. على سبيل المثال، قدم برنامج الأغذية العالمي مزيجًا من المساعدات الغذائية العينية والتحويلات النقدية باستخدام تطبيقات التحويل النقدي عبر أجهزة الهاتف النقال والكوبونات الإلكترونية. واستفاد نحو 627958 نازح داخلي ولاجئ من هذا البرنامج بحلول كانون الثاني/ يناير 2021.

وكثيرًا ما يأخذ تصميم التدابير الإنسانية الخصائص المراعية للطفل في عين الاعتبار، نظرًا لطبيعة المنظمات الدولية وأهدافها. فعلى سبيل المثال، أطلق اليونيسف برنامجًا مخصصًا لدعم حصول الأطفال على التعليم إبان جائحة كوفيد عبر توفير المواد التعليمية لعدد 107159 طفلًا يتعلمون من المنزل. كما وزَّع برنامج الأغذية العالمي مساعدات نقدية وغذائية غير متكررة لعدد 255000 من أطفال المدارس في كانون الثاني/ يناير 2021. وبالمثل، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مساعدة نقدية غير متكررة للأسر النازحة وأطفالها، وهو ما شمل 565000 شخصًا في كانون الأول/ ديسمبر 2020.

واستنادًا إلى تحليل استجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19، تتضمن الدروس الرئيسية المستفادة في العراق فيما يتعلق بتدابير الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات والمراعية للأطفال ما يلي:

سيكون إدراج مزيد من المستفيدين في برنامج إعانات الحماية الاجتماعية خطوة حاسمة في بناء نظام فعال للمساعدات الاجتماعية في المستقبل.

في سياق الأزمات الاقتصادية، والسياسية، والإنسانية المتعددة الجوانب، تلعب الجهات الإنسانية دورًا هامًا في دعم الفئات الضعيفة. وينبغي أن تتعاون الجهات المانحة لضمان توفير الموارد المالية اللازمة للجهات الفاعلة الإنسانية.

معظم التدابير الإنسانية المشمولة بالرصد هي تدخلات غير متكررة. وفي حين يلزم اتخاذ تدابير طارئة مثل ذلك، فإنه من المهم التخطيط على الأمدين المتوسط والطويل للاستجابة لآثار الجائحة الاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك من أزمات في المستقبل.

تظل نسبة الأطفال المشمولين بتغطية التدابير الإنسانية منخفضة، مما يدعو إلى توسيع نطاق المساعدات بشكل كبير

المراجع:

Bilo, C., J.P. Dytz, and L. Sato. 2022. "Social protection responses to COVID-19 in MENA: Design, implementation and child-sensitivity". *Research Report*, No. 76. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and United Nations Children's Fund Middle East and North Africa Regional Office.

UNDP. 2021. Sustainable Recovery from COVID-19 in Iraq: Key Findings. Baghdad: United Nations Development Programme. <https://t.ly/nK7R>. تم الاطلاع في 13 تموز/ يوليو 2022.

World Bank. 2022. "The World Bank In Iraq: Overview." World Bank website. <https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview>. تم الاطلاع في 13 تموز/ يوليو 2022.

ملاحظات:

1. للاطلاع على القائمة الكاملة للمراجع ووصف لجميع تدابير المساعدات الاجتماعية المشمولة بالتوصيف، يُرجى الاطلاع على الدراسة كاملة (بيلو، ديتز، وساتو 2022)

2. انظر <https://socialprotection.org/social-protection-responses-covid-19-global-south>.

3. اقتصر نطاق الدراسة على التدابير النقدية، والعينية، وتدابير التغذية المدرسية التي اتخذها اليونيسف، أو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أو المنظمة الدولية للهجرة، أو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أو برنامج الأغذية العالمي.

4. جميع أسعار الصرف محسوبة في 7 نيسان/ أبريل 2022.

5. اعتمدت قيمة المزايا الأولية الممنوحة على حجم الأسرة وجنس عائلها. حيث بلغ الحد الأقصى للأسر التي يعيلها الذكور 175000 دينار عراقي (ما يعادل 122.50 دولارًا أمريكيًا)؛ بينما حصلت الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث على 225000 دينار عراقي (ما يعادل 157.50 دولارًا أمريكيًا).

الآراء الواردة هنا ليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة أو الحكومة البرازيلية.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
International Policy Centre for Inclusive Growth
SEPS 702/902, Centro Empresarial Brasília 50, Torre B — Asa Sul
70.390-025 Brasília/DF, Brazil +55 61 2105 5000
ipc@ipc-undp.org ■ www.ipcig.org